

**تطور البناء المؤسسي للقطاع الواقفي والتطوعي
في الاقتصاديات الغربية الحديثة
- الولايات المتحدة الأمريكية أنموذجاً -**

دكتور، إسماعيل مومني^(*)

الملخص:

تأتي هذه الدراسة في إطار البحث عن مسار تطور القطاع الواقفي والتطوعي في التجارب الغربية الحديثة، والذي أضحت يشكل كيانا اقتصاديا هاماً؛ يسهم مساهمة فعالة في مسيرة النمو والتطور في الاقتصاديات الغربية، وذلك من خلال إشراكه في دعم جهود التنمية في جميع مجالات النفع الاقتصادي والاجتماعي، وبحسب الدراسة وعند التدقيق في ملامح البناء المؤسسي للقطاع الواقفي والتطوعي من المنظور الغربي؛ ومن خلال التجربة الواقفية الحديثة في الاقتصاد الأمريكي؛ نجد أن الاهتمام بالقطاع الواقفي والتطوعي يتعدى تطوير الجانب الجزائري منه - أي الوحدات الوقفية (المؤسسة الوقفية) -، من النواحي التشريعية، الإدارية والاستشارية؛ إلى الاهتمام بالجانب الكلي للقطاع ككل، وهو ما أعطى فعالية للنظام الواقفي في ظل الهيكل الحديث لهذه الاقتصاديات.

(*) أستاذ مساعد وباحث بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. جامعة سطيف 1 - الجزائر.

مقدمة (إشكالية الدراسة وأهدافها):

ليس الغرض من هذه الدراسة هو عرض التجربة الوقفية في الغرب، ومن ثمة مقارنتها بالتجربة الوقفية في الوطن العربي؛ لأن ذلك قد يكون غير مجدٍ من حيث اختلاف البعد الحضاري لكل من القطاع الوقفي والتطوعي في المنظور الاقتصادي الإسلامي والوضعي، لكن قد يكون من المفيد عرض بعض الصور الحديثة للمؤسسات الوقفية الأجنبية؛ بما يدعم البناء المؤسسي. التقليدي للأوقاف في الوطن العربي، حيث إن استقراء التجارب الوقفية الأجنبية الحديثة يكشف لنا أن عدّة نماذج من البناء المؤسسي الوقفي؛ قد حققت نجاحات مهمة في الاقتصاديات الحديثة لعديد الدول التي تُحتل الصدارة حالياً في القوى الاقتصادية العالمية كالاقتصاد الأمريكي والبريطاني وحتى الياباني، وهو أمر يقودنا إلى طرح تساؤل أساسي: كيف تطور البناء المؤسسي-للقطاع الوقفي والتطوعي في إطار التجربة الغربية الحديثة؟ وهو تساؤل يقودنا حتماً إلى البحث في مصادر نمو القطاع الوقفي، و مجالات الاستفادة منه اقتصادياً واجتماعياً في التجربة الغربية، وهو ما فرض الاستعانة بدراسة حالة حول أهم النماذج الاقتصادية التي حققت نجاحاً مهماً في هذا المجال، وانطلاقاً من النجاح الذي تحقق من البناء المؤسسي-للقطاع الوقفي والتطوعي في المنظومة الاقتصادية والاجتماعية للولايات المتحدة الأمريكية، وأسباب أخرى تتعلق بإتاحة البيانات الإحصائية وتحيّنها المستمر؛ جعلتنا نهتم بهذا النموذج؛ كما سيأتي بيانه في الدراسة.

أولاً: تطور القطاع الواقفي والتطوعي في الفكر الغربي وصيغه المؤسسية الحديثة:

١- نشأة وتطور القطاع الواقفي في الغرب: هناك أدوار تاريخية مر بها البناء المؤسسي للقطاع الواقفي والتطوعي في الغرب؛ حيث ظهرت الأوقاف على ساحة المجتمع الأوروبي تحت سيطرة الكنيسة الكاثوليكية في القرون الوسطى، ثم مع هبوط الإقطاعية وظهور الدولة الحديثة والنظام الرأسمالي أصلحت قوانين الأوقاف؛ وهنا بدأ دور آخر للأوقاف؛ حيث أصبح مفهوم الأوقاف يتماشى وأركان الدولة الحديثة، وتخبرنا المصادر التاريخية أنه أثناء احتكاكه وتواصل الحضارة الإسلامية بالغرب الأوروبي بفعل الحروب الصليبية؛ جرى نقل نظام الوقف الإسلامي إلى الغرب الأوروبي وبالتحديد إلى بريطانيا؛ حيث ظهر أول وقف قريب لمفهوم الإسلامي لهذا النظام عام ١٢٢٤ م على يد (والتردي ميرتون) الذي كان يعمل مستشاراً لملك إنجلترا هنري الثالث؛ حيث إن المتأمل لنص أو صك الوثيقة الواقفية يجد أنه سار على نفس صيغة الوقف الإسلامي مع بعض العبارات المغايرة.. خاصة الدبياجة وكذا تحديد المستفيد من الواقفية^(١)، وباستقراء النصوص الواقفية في الغرب يتضح أن هناك سببان معترف بهما شرعاً لتأسيس الأوقاف في الغرب يطلق عليهما مصطلحي الوقف العام والخاص، وأن كان الوقف العام قد خرج من النطاق الديني الكنسي الضيق إلى أوجه الخير المتعددة؛ فإن الوقف الخاص يعتبر جانباً من جوانب قانون المواريث، وهو ما يبين الفرق الواضح بينه وبين الوقف الإسلامي؛ حيث إن الوقف الخاص في أمريكا مسموح به لسبعين متعلقين بالمواريث:

(١) فاطمة عبد الرحمن أحد أبو العلا ، التنمية بين الوقف الإسلامي والمنظمات غير الحكومية الأخرى . دراسة مقارنة للمجتمع المصري . رسالة ماجستير ، إشراف / نبيل السما لوطي ، جامعة الأزهر ، ٢٠١٠ م ، ص ٦٦ .

أولاً هما حماية مصالح غير المكلفين (الصبيان مثلاً والقاصرين عقلاً)، وثانيهما لإقرار خلافة ثابتة في الميراث^(١)، ورغم هذه القوانين الضابطة للعملية الوقفية في الغرب فإنه لا يخلو مما يسمى بـ«التعسف في استعمال الوقف»؛ فقد اكتشف بعض الرأسماليين الكبار مثلاً بأنه من الممكن استعمال الوقف الخيري التقليدي لأسباب تجارية في أواخر القرن التاسع عشر، وبدؤوا في تأسيس ما يسمى بالأوقاف الاستثمارية investment trusts أو التجارية corporate trusts كرد فعل على القيود المفروضة على الاحتكارات والكارتلات، ففي الوقف الاستثماري يلجأ كل صاحب شركة من مجموع الشركات العاملة إلى وقف عدد من الأسهم، وبصفتهم واقفي الوقف يعينون أنفسهم المؤتوق بهم؛ الذين يديرون أعمال الوقف لمصلحة المستفيدين الذين هم أصحاب أسهم الشركات المشاركون في الوقف (يعني أنفسهم)، ولذلك يستطيعون أن يجتمعوا أو يتشاوروا ويأخذوا القرارات اللازمة للسيطرة على ميدان كامل من ميادين الصناعية أو التجارية متبعين القوانين المانعة لتشكيل الكرتلات، وكان رد الحكومة على ذلك في ١٨٩٠ م بوضع قانون مضاد للأوقاف الاستثمارية The Sherman anti - trust act ينجح إلا مع وصول الرئيس الجديد Theodore Roosevelt في ١٩١١ م.

من جهة أخرى قد يأخذ تأسيس الأوقاف في الغرب وسيلة احتيالية للهروب من دفع الضرائب والمصاريف الخاصة بالتركة، أو ما يسمى بالوقف الحي living trust.

(١) بيت مولان، الوقف وأثره على الناحية الاجتماعية - عبر من التجربة الأمريكية في استعمال الأوقاف الغربية، ندوة الوقف الإسلامي، جامعة الإمارات العربية المتحدة ٦-٧ ديسمبر ١٩٩٧، مرجع سابق، ص ٦٧.

(١)، ومما تكن الأسباب الخلفية لنشأة المؤسسات الواقفية في الغرب؛ سواء من حيث الحصول على تسهيلات ضريبية أو بغرض الاحتكار والهيمنة الاستثمارية والتجارية فليس منها البحث عن الأسباب التي تدفع الشركات الرأسمالية في المجالات غير الهدفية للربح، وهو لخصه أحد المديرين التنفيذيين السابقين في مؤسسة فورد التي لها إسهام هائل في المجال الخيري في الولايات المتحدة الأمريكية بقوله: «نحن نحمي أنفسنا وعملنا»^(٢)، بل نهدف من عرض هذه النماذج إلى كشف العلاقات التنظيمية والتكاملية بين القطاعات الاقتصادية (القطاع الخاص، العام والواقفي) في توفير منافع تخدم المجتمع وتشارك في العملية الاقتصادية والتنمية، فلقد تطور القطاع الخيري بشقيه الواقفي والتطوعي في اقتصاديات الدول الغربية بشكل لافت، وأصبح من مكونات المعادلة الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول، فمع بداية عام ٢٠٠٥ تم إدراج العمل التطوعي في مسودة الدستور الأوروبي، ثم أدرج في الميثاق الأوروبي كأحد النشاطات الاجتماعية الاستراتيجية لدول المجموعة الأوروبية، أما في الولايات المتحدة الأمريكية؛ فتعتبر الأنماذج المعتبر في نجاح القطاع الواقفي والتبرعي بالنسبة للتجربة الغربية، ففي دراسة حديثة قام بها الاقتصادي «روبرت شابير و robert chapiro» حول القيمة التي تضيفها مؤسسات الأوقاف الاجتماعية «community foundation» في الولايات المتحدة الأمريكية؛ وجد أن كل «١ دولار» تنفقه هذه المؤسسات تولد أكثر من «٨ دولارات» من العائد المباشر في المجال الاقتصادي والاجتماعي، وتبعاً لذلك فإن الضرائب التي تتحققها الحكومة الأمريكية

(١) المرجع نفسه.

(٢) خفاجي ريهام أحمد محروس، دور المؤسسات الخيرية في دراسة علم السياسة في الولايات المتحدة الأمريكية، دراسة حالة مؤسسة فورد (١٩٥٠-٢٠٠٤)، الأمانة العامة للأوقاف، الكويت، ٢٠٠٩/١٤٣٠هـ. ص ٨٣.

من هذه العوائد تتجاوز حجم الإعفاءات الضريبية التي تمنحها لهذه المؤسسات ابتداءً^(١).

٢- الصيغ المؤسسية للقطاع الواقفي والتطوعي في التجربة الغربية الحديثة:

مقارنة مع شروحات فقهاء المسلمين في بيان معنى الوقف؛ والمتسمة بالدقة والتركيز؛ لا توجد تفسيرات واجتهادات معمقة في الفكر الغربي حول مسائل الوقف، وتبعاً لذلك افتقر هذا الفكر إلى أبواب محددة للتشرعيات المطلوبة بشأن الوقف، ذلك أن فكرة الوقف لا تنتظم في منظومة قانونية واحدة، ولا يجد لها الدارس في باب أو فصل قانوني مستقل؛ وإنما توزع الأمانات الوقفية الخيرية وتنظم ضمن فعاليات القطاعات الخيرية الواسعة بمختلف نظمها القانونية والإدارية^(٢)، وبشكل عام يمكن تتبع تطبيقات الوقف في الفكر الغربي من خلال أربعة أشكال أساسية يمكن إجمالها كما يلي^(٣):

١-٢- المؤسسة الوقفية: «foundation»: وردت الكثير من المفردات في القواميس الغربية التي تشير إلى أن الوقف هو مؤسسة مستقلة بذاتها؛ ولا تختلف كثيراً عن المؤسسات التقليدية الأخرى ، من أبرز هذه الألفاظ «foundation»، هذه الأخيرة لها معان مختلفة ما يهمنا هو مفهوم الوقف منها، حيث نجد في قاموس

(١) سامي بن إبراهيم السويلم: السياسة الاقتصادية تجاه الأزمة المالية مقال منشور في الموقع www.alsuwailam.o-inet-net/nestdetails/economic-policy: يوم ٢٠١١/٩.

(٢) أسامة عمر الأشقر: تطوير المؤسسة الوقفية الإسلامية في ضوء التجربة الغربية، الأمانة العامة للأوقاف الكويت، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م، ص ١٠.

(٣) ياسر عبد الكريم الحوراني، الغرب والتجربة التنموية للوقف. آفاق العمل والفرص المستفادة. المؤتمر الثاني للأوقاف، الصيغ التنموية والرؤية المستقبلية جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م، ص ٦.

(ستراودز) أن عبارة «foundation» تقتضي وجود أموال مودعة أو مملوكة لشخصية معنوية ينفق من إيراداتها على أهدافها، فهي مؤسسة أو هيئة ذات شخصية مستقلة عن مؤسسها تستعمل كأداة لتحويل أموال خاصة إلى الاستعمال في صالح ومنافع ذات خير عام، وهي في العادة منظمة غير حكومية يديرها مجلس أمناء أو أوصياء أو مجلس إدارة تعتمد بالأساس على الأموال الخاصة التي يتبرع بها مؤسسوها؛ وتهدف إلى خدمة مقصد ذي منفعة عامة^(١)، والمعنى نفسه ورد في قاموس أكسفورد كالتالي: «أي منظمة تؤسس من أجل توفير مال لغرض معين كبحث علمي أو صدقة»، وبناء على هذا يمكن أن نجمل العناصر المميزة لهذه المؤسسة فيما يلي^(٢):

- أ- العمل المؤسسي لإدارة الأموال الخيرية أو الوقفية ؟
- ب- اللامركزية والاستقلالية بعيداً عن الاندماج في أجهزة الإدارة الحكومية؛
- ج- محدودية تبرعاتها من خلال فرد أو عائلة أو مؤسسة ؟
- د- أهدافها خيرية لصالح النفع العام للمجتمع في قطاعات التعليم والصحة و مختلف القطاعات التي تفيد الرخاء الاجتماعي ويمكن أن يتحقق من خلالها وصف الخيرية.

٢-٢- الأمانة الوقفية: عرف القانونيون مصطلح الأمانات (trust) على أنه «علاقة أمانة يعهد من خلالها شخص لشخص آخر الإشراف على مال مخصوص وذلك لمصلحة طرف مستفيد آخر»^(٣)، ونتيجة لتنوع صور وأشكال الأمانات فقد تم

(١) منذر تحف: الوقف الإسلامي تطوره، إدارته، تنميته، دار الفكر، دمشق، ط١، ٢٠٠٠م/١٤٢١هـ، ص. ٦٠.

(٢) Oxford advanced learner's dictionary of current English, oxford university press sixth edition, 2000, p:508

(٣) أسامة عمر الأشقر ، المرجع السابق ص ٢١.

إفراد بعض الأمانات بمصطلحات خاصة؛ من ذلك الأمانات التي يتم حبسها لصالح وجوه البر العام أو ما يسمى الأمانات الخيرية العامة، وكذا الأمانات التي يعهد فيها المترفع باستفادته واستفادة ذريته؛ وهو ما يمكن أن نصطلح عليه بالأمانات الخيرية الخاصة، وقريب من هذا هناك تعريف يقترب من مفهوم الوقف إلى حد بعيد في عدد كبير من القوانين والمراسيم التنفيذية الأمريكية، ومن ذلك ما نصت عليه المادة ١١٦٧ من القانون المدني لولاية نيويورك من سنة ١٨٦٥ م وهي المادة الحاكمة إلى اليوم على أن «الوقف هو التزام ناشئ عن الثقة الشخصية الموضوعة في طرف والمقبولة من هذا الأخير تطوعاً في مصلحة طرف ثان»^(١)، واللاحظ تاريخياً وكما يؤكد معظم الباحثين أن فكرة الأمانات الوقفية الخيرية كانت معروفة في العصور الوسطى؛ لكنها كانت في الغرب حكراً على المؤسسة الدينية المتمثلة في الكنيسة آنذاك فهي الوحيدة صاحبة الحق في التصرف في الأمانات الوقفية وتوظيفها لأغراض تعليمية أو صحية ... إلخ، وفي القرن السابع عشر والقرن الثامن عشر انتعش العمل الخيري في الغرب وتوسيع نشاطه خاصة في بريطانيا؛ حيث أنشئت المؤسسات الخيرية من مدارس وجامعات ومستشفيات ... إلخ، كما عرفت هذه الفترة ظهور أشكال جديدة من الوقف مثل وقفيات الصكوك والأسهم الحكومية، ومع نهاية القرن التاسع عشر اتسعت فلسفة العمل الخيري وخرجت من إطارها الديني الضيق خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية بظهور كبار الملكيات الوقفية مثل Andrew Carnegie «D. Rokefller John»^(*)، والتي عرفت نجاحات كبيرة ومهدت لانتزاع الاعتراف الحكومي بأماناتهم الوقفية، والمطالبة بالتسهيلات الإدارية والضردية^(٢).

(١) بتمولان ، المرجع السابق ، ص ٦٤

(*) وقفية (كارنجي) تأسست عام ١٩١١ ، أما وقفية (روكلر) فتأسست عام ١٩١٣ م.

(٢) أسامة عمر الأشقر ، المرجع السابق ، ص ١٣-١٦ (بتصرف).

٣-٢- المؤسسة غير الربحية: وهي شخصية اعتبارية لا تهدف للحصول على عوائد مادية، وقد تتخذ صورة مؤسسة تمارس أعمال خيرية بحثة أو نشاطات دينية وثقافية وغيرها^(١)؛ حيث تتتنوع أشكال هذه المؤسسات نوعاً هائلاً، فالأرقام تشير إلى أن انتشار هذه المؤسسات يعد بالملايين^(*)، ويبدوا أن مسمى المؤسسات الربحية (organisation non profit) ظهر كرد فعل على التركيز القوي للرأسمالية على عنصر الربح، كنظرة فلسفية أساسية للنظام الاقتصادي السائد.

٤-٢- صيغة الجمعية الخيرية (association): وهي التي يقوم بتكوينها عدد من الأشخاص، ويدفعهم إلى تأسيس الجمعية العمل الخيري أو خدمة فئة اجتماعية معينة، وهي تختلف عن صيغة المؤسسة الخيرية في أنها تعتمد في تمويل نشاطها على اشتراكات الأعضاء وتلقى الهبات والحصول على المساعدات بما فيها الحكومية^(٢).

(١) ياسر عبد الكريم الحوراني، المرجع السابق ، ص ٧ .

(*) بعض الدراسات تشير إلى وجود ٦ ملايين مؤسسة لا ربحية في الولايات المتحدة الأمريكية لوحدها مسجل منها: ١,٦٠٠,٠٠٠ مؤسسة عام ٢٠٠٤ م.

(٢) البيومي إبراهيم غانم، الأوقاف والسياسة في مصر، دار الشروق، القاهرة، ط١، ١٤١٩ هـ / ١٩٩٨ م، ص ٦٧ .

ثانياً: البناء المؤسسي للقطاع الواقفي والتطوعي في النموذج الاقتصادي الأمريكي

جاء اختيارنا للنموذج الاقتصادي الأمريكي لأنه يتبوأ المكانة الأولى عالمياً منذ فترة وإلى وقتنا الحالي ثم أنه يمثل قطب الرأسمالية العالمية، وأسباب أخرى تتعلق أساساً بإتاحة البيانات الإحصائية وتحييفها المستمر وهو جعلنا نهتم بهذا النموذج، والأمر المهم والمفت للنظر ما يشكله القطاع الثالث أو غير الهدف للربح من معادلة هامة في الاقتصاد الأمريكي؛ حيث يحتل حيزاً هاماً من الشروق القومية، ويقدم خدمات كثيرة في مجالات عدة، وقد يستغرب المطلع على الحجم الكبير للعمل الخيري الأمريكي والذي ينطوي تحت عدة مسميات يعبر كل مسمى عن حقيقة معينة فنجد^(١):

- ❖ المنظمات غير الحكومية (NGO)
- ❖ المنظمات غير الربحية (NPO)
- ❖ المنظمات الخيرية (PO)
- ❖ القطاع المستقل (IS)

وتزداد هذه الغرابة حينما تتم مقارنة حجم العمل الخيري في الوطن العربي بنظيره في الولايات المتحدة الأمريكية؛ حيث إن المنظمات الخيرية في كل أقطار العالم العربي لا تتجاوز مجموع المنظمات الخيرية ولا يتن فقط من أمريكا؛ حيث تشير الأرقام أن القطاع الخيري والوقفي يضم أكثر من ١,٥٠٠,٠٠٠ منظمة وجمعية معظمها قام على أساس ديني، و يؤكّد عالم الإدارة الشهير «بيتر اف دراكر» الدور المهم لهذه المنظمات في الدائرة الاجتماعية والاقتصادية للبلد بقوله «وقليل من الناس

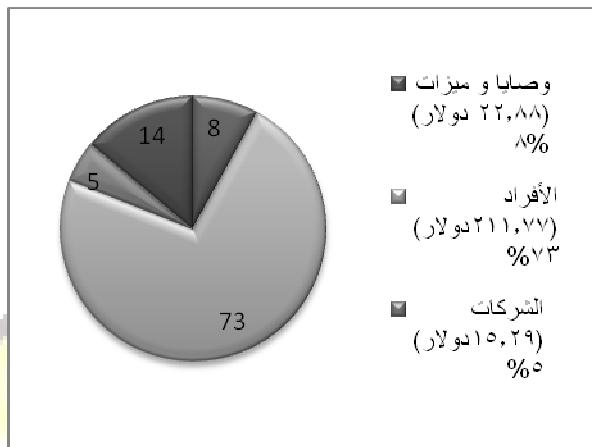
(١) محمد بن عبد الله السلومي، القطاع الخيري ودعوى الإرهاب، الرياض، ط٢، ١٤٢٤هـ، ص ٣٣٨.

من يعرفون أن قطاع الهيئات التي لا تبغي الربح يعتبر أكبر صاحب عمل في أمريكا، ويعمل فيه واحد من كل اثنين من البالغين، وإجمالي عددهم يزيد عن ٨٠ مليون شخص متطلع لمدة خمس ساعات في المتوسط لكل أسبوع في مؤسسة واحدة أو عدة مؤسسات غير ربحية؛ وهو ما يعادل ١٠ ملايين وظيفة بأجر يعادل ١٥٠ مليار دولار أي ٥٪ من الناتج المحلي^(١)، والملاحظ أن النمو في عدد المنظمات والجمعيات الواقفية والتطوعية ينمو في الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة تتراوح من ٥٪ إلى ٦٪ خلال العقد الأخير من الألفية الجديدة (٢٠٠٠ - ٢٠١٠).

١- طبيعة الأصول الخيرية و الواقفية في الولايات المتحدة الأمريكية ومصادرها للوقوف على التكوين الاقتصادي للقطاع التطوعي والواقفي في الولايات المتحدة الأمريكية؛ سوف نعتمد بالأساس على التقارير الدورية التي ينشرها المركز الوطني للاحصاء الأعمال الخيرية في الولايات المتحدة الأمريكية The national Center for charitable statistics المعروف اختصاراً NCCS، والبيانات موجودة على الموقع الإلكتروني: www.nptrust.org/pgilanthropic/statistics، وللإفاده نورد بعض الجداول والأشكال الواردة في آخر تقرير له لسنة ٢٠١١.

البيان رقم ١٠: مساهمات الأفراد والشركات والمؤسسات الواقفية في العمل الواقفي والتطوعي في: الولايات المتحدة الأمريكية لسنة ٢٠١١

(١) المرجع نفسه، ص ٣٣٤، نقل عن: بيتآف دراكر، كتاب الإدارة للمستقبل، ط ٢٠٩٨، ٢٠١١، ص ٣١٣.



المصدر:

Giving USA2011, Giving USA – Foundation researched and written By the center on philanthropy Indiana University

www.nptrust.org/philanthropic-resources/statistics/

واضح جدًا من خلال الجدول أن أكبر مصدر للأعمال الخيرية يأتي في الفرد والأسر، ومثال ذلك ما قرره «وارن بافيت» الذي تبرع بـ ٣١ مليار دولار من ثروته للمؤسسة الخيرية «بيل وميلندا جينيتش» في أضخم عملية تبرع^(١)، وفي مرتبة أخرى تأتي المؤسسات الوقفية والمانحة وأشهرها نوردها في الجدول التالي :

(١) عبد الرزاق ضيفي، المال العربي والعمل الخيري، مجلة العلم والإيمان، الجزائر، ع ١١، يوليه ٢٠٠٧ ص .٢٥

الجدول رقم (١): أشهر المؤسسات الوقفية المانحة في أمريكا

المؤسسة المانحة	البيان	مجموع الأصول (مليار دولار)
مؤسسة بيل وميلندا جيتيس	Bill and mlinda gates foundation	29.2
مؤسسة فورد	The ford foundation	11.6
مؤسسة بول غيتري تrust	J-Paul.Getty Trust	9.6
مؤسسة روبرت وودجورستون	Robert wood johnson	9.4
مؤسسة ليلي	Lilly endowment	8.4

المصدر: www.nptrust.org

وبحسب آخر الإحصائيات التي قام بها الصندوق الوطني للوقف التطوعي الأمريكي في ٢٠١٢م؛ فإن أهم ما جاء فيه ما يلي (١):

* ٦٥٪ من الأسر الأمريكية يتطوعون بانتظام؛

* المعدل السنوي لمساهمة الأسرة هو ٢٢١٣ دولار؛

* بلغت قيمة التطوع أكثر من ٢٩٨,٨٣ مليار دولار مع نهاية ٢٠١١م وهذا يعكس زيادة بـ ٣,٩٪ عن عام ٢٠١٠؛

✓ تمثل مساهمة القطاع الخيري ٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي لـ ٢٠١٠م، ويشير التقرير أنه سيتم بذل ٦,٦ ألف مليار دولار إلى ٢٧,٤ ألف مليار دولار من

(1) www.nptrust.org/philianthropic-resources-statistics-2012

الوصايا الخيرية بين عامي ١٩٩٨-٢٠٥٢، وقد يبلغ إجمالي المساهمات الخيرية للفترة نفسها تقديرات تتراوح بين ٢١,٢ ألف مليار دولار إلى ٤٥,٤ ألف مليار دولار.

✓ في عام ٢٠١٠ بلغت قيمة الاشتراكات لـ ١٤٠ مؤسسة خيرية عبر الانترنت حوالي ١٢ مليار دولار مقابل ٨٨٧ مليون دولار عام ٢٠٠٩.

✓ في عام ٢٠١١ كان هناك ما يقارب من ١٣٠,١٠٨٠ من المنظمات الخيرية في الولايات المتحدة الأمريكية أي بانخفاض ١٥٪ عن ٢٠١٠؟

✓ في ٢٠١١ ما يقارب من ٣٥٥٠٠ جمعية خيرية قامت على أساس ديني؟

✓ عدد المؤسسات الوقفية تضاعف ٢٤٢٪ منذ عام ١٩٨٠ ، ونحو ٦٪ من عام ٢٠٠٠ ، وبنحو ٦٪ من ٢٠٠٥؛

✓ يوظف القطاع التطوعي أكثر من ١٠,٢ مليون شخص أي ما يعادل ٦,٦٪ من حجم قوة العمل بأمريكا؟

✓ في عام ٢٠٠٩ تطوع حوالي ٦٣,٤ مليون فرد أمريكي، والقيمة الدولارية للتطوع في الساعة هي ٢٠,٨٥ دولار، وقدر العدد الإجمالي لساعات التطوع بـ ٨,١ مليار، أي ما يعادل ١٦٤ مليار دولار وتوزعت أنشطة المتطوعين بين جمع للتبرعات بـ ٢٦,٦٪، وجمع وتوزيع المؤونات بـ (٢٣,٥٪)، والخدمات العامة كالنقل بـ ٢٠,٥٪ والدورsov الخصوصية والتدریس بـ ١٩٪.

٢- مصادر واستخدامات العائدات الوقفية والتطوعية في النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية: إن تعدد مصادر الدخل للمؤسسات التطوعية أتاح لها التوغل في كامل المنظومة الاقتصادية الأمريكية وهو ما يمكن استنتاجه من البيانات الحديثة لمصادر العائدات الوقفية والتطوعية وكذا مجالات استخدمها.

١-٢ - مصادر العائدات الوقفية والتطوعية في الولايات المتحدة الأمريكية:

يمكن إحصاء هذه المصادر من البيانات الواردة أدناه:

الجدول رقم (٢): مصادر الدخل للجهات الخيرية العامة في

الولايات المتحدة الأمريكية سنة ٢٠١١

مصدر الدخل	النسبة
رسوم الخدمات والسلع الخاصة	٪٤٥,٥
رسوم الخدمات والسلع الحكومية	٪٢٤,٣
مساهمات خاصة	٪١٢,٤
منح حكومية	٪٠٨
عوايد الاستثمار	٪٠٧
مدخيل آخر	٪٢,٨

المصدر:

The nonprofit sector in brief, 2011, urban institute national center for non profit statistics. www.nptrust.org

ما يمكن قراءته من هذا الجدول أن المنظومة الاقتصادية الرأسمالية الأمريكية استطاعت إلى حد كبير تبعية موارد القطاع الخاص نحو القطاع الخيري، وكأن للقطاع الخاص أفراداً ومؤسسات ما يسمى حديثاً بالمسؤولية الاجتماعية، وهذه التبعية لموارد القطاع الخاص لم تكن فقط إجبارية عن طريق فرض الرسوم على السلع والخدمات الخاصة؛ وإنما ما يهمنا هو التبعية الطوعية والتي تمثل مساهمة هامة في القطاع الخيري

والتطوعي والذي تتوزع مساهماته حسب معدلات الوقت التطوعي كما هو وارد في الجدول التالي:

الجدول رقم (٣): توزيع معدلات الوقت التطوعي في

الولايات المتحدة الأمريكية لسنة ٢٠٠٩

المجال	نسبة (%)
الرعاية والخدمات الاجتماعية	٢٤%
المجتمعية الإدارية	٢١,٧%
مجالات أخرى	٢٠,٢%
خدمات السفر والتقليل	١٠,٨%
محاضرات اجتماعات وتدريب	١٠,٦%
بناء صيانة، نظافة	٦,٦%
أداء ونشاطات ثقافية	٥,٤%
الصحة عمومية والسلامة	٠,٤%

المصدر:

Bureau of labor statistics, American time use survey 2010, www.urban.org

يعطي لنا البيان فكرة واضحة حول مساهمة القطاع الخيري والوقفي في تغطية مجالات وخدمات حيوية في المجتمع الأمريكي.

٢-٢- استخدمات العوائد الوقفية والتطوعية في مجالات النشاط الاقتصادي والاجتماعي في الولايات المتحدة الأمريكية: الجدول الآتي يمكننا من معرفة مدى مساهمة هذا القطاع بشكل أوضح في الميادين الرئيسية للتنمية لسنة ٢٠١١ كما يلي:
الجدول رقم (٤) المجالات الرئيسية المدعومة من مساهمات القطاع الواقفي والتطوعي في الولايات المتحدة الأمريكية لعام ٢٠١١ .

مجال الدعم والمساهمة	المبلغ بالمليار \$	النسبة المئوية للمساهمة
المجالات الدينية	١٠٠,٦٣	%٣٥
المجالات التعليمية	٤١,٦٧	%١٤
المنح الوقفية	٣٣,٠٠	%١١
المجالات الإنسانية	٢٦,٤٩	%٩
المجالات الصحية	٢٢,٨٣	%٨
خدمات المجتمع العامة	٢٤,٢٤	%٨
المساعدات الدولية	١٥,٧٧	%٥
مؤسسات الفنون والثقافة والخدمات الإنسانية	١٣,٢٨	%٥
البيئة	٦,٦٦	%٢
أخرى	٨,٧٢	%٣
المجموع	٢٩٠,٨٩	%١٠٠

المصدر : Giving .USA 2011, Giving USA foundation

إن تحليل البيانات يشير إلى ما يلي:

- أن كل المجالات الحيوية للتنمية بكل أبعادها هي من أهداف القطاع الخيري في الولايات المتحدة ؛
- اعتلاء المجالات الدينية لمساهمات المنظمات الربحية يؤكّد التلازم القائم بين العامل الديني والعمل التطوعي والوقفي كمحفز له ؛
- تشكّل الوقفيات على التعليم والصحة وغيرها من الخدمات - حسب الترتيب - أهمية تالية للمجالات الدينية، وقد لا تخرج في معظمها عن تحقيق الهدف الأول ودوافعه^(١)، وهي تشكّل في معظمها مجالاً مهماً للإنفاق الخدمي وإشباعه، ويمكن تفسير الاهتمام بهذه المجالات في النقاط التالية:
 - أ- في مجال المؤسسات الدينية: رغم أن الجذور الحديثة للوقف الخيري في البلاد الغربية لأهداف دينية يعود لعمليات التبشير، والتي ازدهرت خاصة أثناء الحملات الصليبية الاستعمارية الحديثة؛ خاصة بعد القرن السابع عشر؛ غير أن النمو والتوسّع الكبير حدث في القرن العشرين يكفي أن نشير إلى أنه في الولايات المتحدة الأمريكية لوحدها خصصت أوقاف للكنائس والجمعيات الدينية سنة ٢٠٠٣ بلغت ٦٨ مليار دولار، وهي تمثل ٣٦٪ من حجم تبرعات المجتمع الأمريكي هذه السنة، وهو ما يظهر حقيقة الحجم الواقفي الهائل من نصيب الفرد الأمريكي في القطاع الديني، أما في سنة ٢٠٠٥ فقد بلغ عدد الكنائس المسجلة ١٦١٤١ كنيسة استلمت ٤٪ منها فقط مبالغ وقافية تصل إلى ٧٩ مليار دولار، كما أن لديها أصولاً ثابتة تقارب ٨٨ مليار دولار وبذلك فإن الأوقاف المخصصة للمجال الديني في الولايات المتحدة

(١) محمد بن عبد الله السلومي، المرجع السابق، ص ٣٤٦.

الأمريكية تزيد على ثمانية أضعاف تلك المخصصة للمدارس، ونحو ٢٦ ضعفاً عن أوقاف المستشفيات، وهذا الحجم الواقفي ما يبرره منها الحرية الدينية وتعدد المعتقدات في المجتمع الأمريكي والدور الهام للكنيسة في دمج المجموعات الدينية الجديدة وجذبها نحو المعتقدات النصرانية فضلاً عن المساهمة الهامة للكنيسة في إعداد الخطط التبشرية الخارجية^(١).

بـ- مجال الخدمة التعليمية: تقوم المؤسسات الوقفية والتبرعية في الولايات المتحدة الأمريكية بتمويل القطاع التعليمي بمختلف مراحله الدنيا والعليا؛ حيث أصبح ينافس حتى القطاع الحكومي في تقديم الدعم لهذا المجال الحيوي، خاصة في ظل تزايد مشكلات التعليم الحكومي من حيث قلة الكفاءة وضعف مستوى التحصيل، ولذلك فإن أهم البدائل المطروحة هو الاعتماد على التعليم الذي يقوم به القطاع الواقفي والتطوعي بسبب النجاح الذي حققه^(٢)، وعند الوقوف على بعض البيانات الخاصة بأصول وأوقاف بعض الجامعات في الغرب وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية ندرك أهمية الأوقاف العلمية في الولايات المتحدة الأمريكية فهي بمثابة موازنات كاملة لبعض دول العالم الثالث كما هو مبين في الجدول التالي:

(١) نعمت عبد الطيف مشهور، الوقف الخيري ودوره في تنفيذية أوجه الإنفاق الخدمي في الدولة الإسلامية والغربية، المؤتمر الثالث للأوقاف بالمملكة العربية السعودية - الوقف الإسلامي «اقتصاد، إدارة، بناء وحضارة» الجامعة الإسلامية ١٤٣٠/٢٠٠٩ م، ص ٧٢٤.

(٢) كمال منصوري، الجامعة الوقفية بين التطبيق التاريخي والتجارب الغربية المعاصرة (أمريكا نموذجاً)، الملتقى الدولي السابع حول الجامعة وقضايا المجتمع، جامعة أدرار - الجزائر - ٢٨-٣٠ نوفمبر ٢٠٠٤ م، ص ١١.

الجدول رقم (٥): نمو الأصول الوقفية للجامعات الأمريكية

خلال الفترة ١٩٨٦-٢٠٠٨.

الترتيب	مؤسسة التعليم العالي (جامعة، معهد.. الخ)	قيمة الأصول الوقفية بالمليارات دولار						معدل النمو التراكمي٪	معدل النمو السنوي
		٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	١٩٨٦			
١	جامعة هارفارد-ماسيشيوستش	٣٦,٥٥	٣٤,٦٣	٢٨,٩١	٢٥,٤٧	٣,٤	٩,٨	١١	
٢	جامعة بيل-كنكتكت	٢٢,٨٧	٢٢,٥٣	١٨,٠٣	١٥,٢٢	١,٧٤	١١,٩٥	١٢,٢	
٣	جامعة ستانغورود- كاليفورنيا	١٧,١٦	١٧,١٦	١٤,٠٨	١٢,٢٠	١,٥	١٠,٤٢	١١,٦	
٤	جامعة برينستون	١٦,٣٤	١٥,٧٨	١٣,٠٤	١١,٢٠	١,٩٣	٧,١٦	١٠	
٥	جامعة تكساس- تكساس	١٦,١١	١٥,٦١	١٣,٢٣	١١,٦١	٢,٥	٥,١٧	٨,٦	
٦	معهد ماتشوسوتس للتكنولوجيا (MIT)	١٠,٠٦	٩,٩٨	٨,٣٦	٧,٧١	٠,٩٧	٩,٢٧	١١,١	
٧	جامعة ميشجان - ميشجان	٧,٥٧	٧,٠٩	٥,٦٥	٤,٩٣	-	١٢,٧	٦,٣٠	
٨	جامعة نورث ويست	٧,٢٤	٦,٥٠	٥,١٤	٤,٢١	-	٧,٣	٥,٧٤	
٩	جامعة كولومبيا نيويورك	٧,١٤٧	٧,١٥	٥,٩٣	٥,١٩	-	٨,١	٦,٣٥	
١٠	جامعة تكساس (A-M)	٦,٦٥	٥,٥٩	٥,٦٤	٤,٩٦	-	٨,٧	٥,٧٠	

المصدر: من إعداد الباحث اعتماد على:

- أسامة بن صادق طيب، عصام بن حسن كوثر، تجربة جامعة الملك عبد العزيز في إنشاء الوقف العلمي، www.partnership-forum-org/Research
- محمد جليل جهاد ودوكيات، دور الجامعات الفلسطينية في العمل الاستثماري المنشئ مؤتمر العمل الاستثماري الهندسي الاستثماري الثالث، فلسطين، جامعة النجاح الوطنية، ٢٠٠٩ ، ص ١٣ .

أول ما يمكن التوقف عنده عند تحليل بيانات الجدول هو معدلات النمو العالمية التي حققتها الأصول الوقفية التي تملکها الجامعات الأمريكية خلال الفترة ١٩٨٦-٢٠٠٨ ، فمعدلات النمو كانت كبيرة، وهو مؤشر يوحى بالإدارة الاحترافية لتلك الأصول، كما أن هناك علاقة طردية بين حجم الوقف والعوائد المحصلة منه، والملاحظ أن الجامعات الخاصة تمتلك وقفيات ضخمة مقارنة بنظيراتها الحكومية؛

وقد يرجع ذلك إلى اهتمام الجامعات الخاصة بالسعى وراء الحصول على وقفيات خيرية باعتبارها مصدراً مهماً من مصادر دخلها^(١)، وكمثال على هذه الوقفيات سنهتم بتحليل وقفية جامعة هارفارد الأمريكية التي تربع على القمة منذ عدة سنوات من حيث قيمة أصولها الوقفية التي بلغت في ٢٠٠٨ أكثر من ٣٦,٥ مليار دولار، وتديرها شركة مملوكة بالكامل للجامعة «Harvard management» تم إنشاءها في ١٩٧٤م، وتتوزع محافظها الاستثمارية على ١٢ قطاعاً في السوق الأمريكية وأسواق الدول الناشئة بعضها ذات عوائد ثابتة كالسندات والأوراق المالية وأخرى متغيرة كالسلع والعقارات والزراعة، والأصول التي تديرها الشركة ليست محفظة واحدة بل نحو ١١ ألف محفظة أو صندوق؛ بعضها مشروط لتمويل برامج بحث محددة؛ والبعض الآخر لكراسي الأستاذية في مجالات محددة.

في العادة يتم تخصيص ٥٪ من عوائد الاستثمار التي تتحققها الشركة سنوياً للمساهمة في ميزانية الجامعة التشغيلية، والفائض يعاد استثماره من قبل الشركة لتعزيز أصول المحفظة الاستثمارية وتعويض الفارق نتيجة للتضخم أو الانكماش الاقتصادي، ومثلت التوزيعات النقدية التي وزعتها الشركة عام ٢٠٠٨ نحو ثلث الميزانية لجامعة هارفارد أي حوالي ١,٦ مليار دولار، ومن اللافت أن اعتناد جامعة هارفارد على عوائد الأرباح الاستثمارية أخذ اتجاهًا تصاعدياً؛ حيث نمت مساهمتها في موازنتها التشغيلية من ٢١٪ عام ١٩٩٧م إلى ٣٣٪ عام ٢٠٠٨م، ساعدتها على ذلك نمو إجمالي قيمة أصول الشركة مما ترتب عليه زيادة في العوائد التي تحصل عليها الجامعة، فقد نمت عوائد الجامعة المتحصلة من الشركة الاستثمارية خلال الفترة من

(١) ريهام أحد محروس خفاجي، المرجع السابق، ص ٦٧.

٢٠٠١-٢٠٠٨ من ٦١٥ مليون دولار إلى ١,٦ مليار دولار أي بنسبة ١٦٠٪.- وهو ما أتاح للجامعة تقديم خدمات تعليمية أحسن^(١)، حيث إنه توجد علاقة بين أداء الجامعات وشهرتها العلمية وبين وجود أو قاف داعمة لها حيث تستخد إيرادات الأوقاف فيها يلي^(٢):

- ✓ * تخفيف العبء على الميزانية الخاصة بالجامعة؛
- ✓ * استقطاب متخصصين وخبراء للكراسى متميزين أكاديمياً؛
- ✓ * خفض نسبة الطلاب إلى أعضاء هيئة التدريس؛
- ✓ * استقطاب طلبة ممتازين عن طريق المنح الجامعية؛
- ✓ * تطوير المرافق الجامعية خاصة بوجود المكتبات الوقفية.

أمر آخر لا يمكن إغفاله في الاستثمارات الوقفية للجامعات الأمريكية فهي كغيرها معرضة للمخاطر؛ فعلى سبيل المثال تآكلت قيمة المحافظ الاستثمارية للجامعات جراء الأزمة الاقتصادية العالمية فخسرت جامعة ييل (yale) بحلول ديسمبر ٢٠٠٨ نحو ٢٥٪ من قيمتها، وهو ما يمثل ٥,٥ مليار دولار، كذلك الأمر بالنسبة لجامعة هارفارد التي خسرت محفظتها ٢٢٪، وهو ما يمثل ١,٨ مليار دولار لكن الإدارة الكفؤة وتوزيع الاستثمارات على عدد من القطاعات ساعد على تقليل أو تحجيم تلك المخاطر وولدت قناعة لتنمية الموارد الذاتية على المدى الطويل^(٣).

(١) محمد جميل جهاد دويكات، دور الجامعات الفلسطينية في العمل الاستثماري الهندسي مؤتمر العمل الاستثماري الهندسي الاستثماري الثالث، فلسطين، جامعة النجاح الوطنية، ٢٠٠٩م، ص ١٢.

(٢) أسامة بن صادق طيب، عصام بن حسن كوثر تجربة جامعة الملك عبد العزيز في إنشاء الوقف العلمي، www.partnership-forum.org/Research .

(٣) محمد جميل جهاد ، المرجع سابق، ص ١٣ .

٣-٢ مجال الخدمات والرعاية الصحية: يحظى القطاع الصحي في الولايات المتحدة الأمريكية بمكانة متميزة، فليس غريباً أن يعتبر الديمقراطيين تمرير قانون الرعاية الصحية الجديد في الكونгрス سنة ٢٠١٢ انتصاراً تاريخياً، بل الأكثر من ذلك أن يشكل هذا القطاع المحور الأساسي لبرنامج الرئيس الأمريكي الحالي، والذي راهن على ضمان التأمين الصحي لـ ٤٠ مليون أمريكي وهو ما يعادل ٢٠٪ من السكان في برنامجه الرئاسي، ومن هنا لنا أن نتساءل هل يغيب في دولة بحجم الولايات المتحدة الأمريكية نظام حكومي للتأمين الصحي؟، والحقيقة أن الحكومة الأمريكية لا تؤمن صحيّاً إلا على موظفيها فقط من مدنيين وعسكريين، وهو ما يعني أن نسبة معتبرة من المستشفيات ومراكز الأبحاث الطبية يتم تمويلها من القطاع الخيري بشقيه الواقفي والتطوعي، والأرقام تشير أن النسبة التي يغطيها هذا الأخير وصلت في ١٩٨٩ إلى ٥٦٪؛ حيث نجد أن عدد المستشفيات الخيرية يساوي ثلث أضعاف عدد المستشفيات التجارية، وهي تحتوي على أكثر من خمسة أضعاف عدد الأسرة الموجودة في المستشفيات التجارية، كما هو مبين في الجدول التالي^(١):

(١) منذر قحف ، المرجع السابق، ص ٤٤ .

**الجدول رقم (٦) توزيع المستشفيات في الولايات المتحدة
حسب مصادر تمويلها (١٩٨٩)**

مجموع النفقات		الأسرة		المستشفيات		نوع التمويل	
% النسبة	المبلغ (مليار دولار)	% النسبة	العدد (ألف)	% النسبة	العدد		
% ٦٥	١٣٩,٧	% ٥٦	٦٧٢	% ٥١	٣٤٢٧	خيري	
% ٢٥	٥٣,٧	% ٣٣	٣٦٩	% ٣٢	٢١٥١	حكومي	
% ١٠	٢١,٥	% ١١	١٣٢	% ١٧	١١٤٢	تجاري	
% ١٠٠	٢١٤,٩	% ١٠٠	١٢٠	% ١٠٠	٦٧٢٠	المجموع	

المصدر : منذر قحف، الوقف الإسلامي ، مرجع سابق ، ص ٤٤ .

وقد تضاعف عدد المستشفيات غير الربحية التي تخرج عن عمل الحكومة الفيديرالية إلى ٦١٩٩ مستشفى مسجلة ، وتجاوزت التبرعات الخيرية لـ ٧٩٪ منها ٤٧٣ مليار دولار سنة ٢٠٠٥ ؛ بينما بلغت أصولها الثابتة ٤٣٥ مليار دولار؛ وذلك لتغطية أفراد المجتمع الأمريكي جمعياً، حيث وكما سبقت الإشارة إليه فإن الخدمة الصحية الحكومية تقتصر على الموظفين الحكوميين^(١)، وليس جانب القصور ينحصر في الوفرة والعدد بالنسبة للقطاع الحكومي، وإنما يتعداه إلى انخفاض إنتاجية الدولار المنفق في هذا القطاع بسبب العيوب والأمراض المعروفة في الإداره الحكومية؛ من حيث انعدام الوازع والدافع للعمل ومصاعب الروتين والبيروقراطية^(٢).

(١) نعمت عبد اللطيف مشهور، المرجع السابق، ص ٧٥٥ .

(٢) منذر قحف، المرجع السابق، ص ٤٤ .

الخاتمة

إن التغيرات الاقتصادية العالمية المشككة في قدرة الدولة الحديثة في الاستمرار في تحمل كافة الأعباء الخدمية العامة؛ وما نتج عن هذا التحول من حيث تراجع الإنفاق الحكومي على الخدمات العامة في قطاعات الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية لفئات عريضة في المجتمع لم تواكب تغيرات السوق العالمي، قد فرض على الدول الاهتمام بقطاع ثالث يعالج هذا الاختلال مثلاً في القطاع الوقفي التطوعي؛ حيث تنامي الاهتمام بهذا الأخير، وأصبح رقماً مهماً في المنظومة الاقتصادية والاجتماعية لعدد من الدول المتقدمة، فجدير بالذكر أن أمريكا ودول أوروبا وبعض دول آسيا تعمل على دعم القطاع الخيري كشريك للقطاع الحكومي في عملية التنمية؛ إذ يمتلك القطاع الخيري جامعاته، ومراكز بحوثه ومستشفياته ومدارسه وشركاته الاستثمارية، ليقوم بطبع جماح القطاع الحكومي وسد ثغراته من جهة، والحد من جشع القطاع الخاص من جهة أخرى، وقد اتسع العمل بهذا القطاع في ظل الدولة الحديثة في عدد من الدول المتقدمة تحت عدة مسميات، ولكل اسم دلالة معينة منها:

- القطاع المستقل، قطاع المنظمات غير الربحية - قطاع المنظمات غير الحكومية - القطاع الخيري.
- القطاع الثالث... إلخ، وقد حققت التجارب الغربية نجاحات كبيرة كما بيته البيانات لهذا القطاع في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أصبح أحد المكونات الهامة في المعادلة الاقتصادية والاجتماعية لهذا البلد.

ما يمكن قوله كذلك بالنسبة لتجربة القطاع الوقفي والتطوعي في البلدان الغربية أن حالة التفوق الغربي في هذا الميدان؛ ليس مرده حالة التقدم المادي والتكنولوجي، كما يتبادر إلى الكثيرين؛ بل يتعداه إلى دوافع حضارية وفنية أخرى تنسجم والنمط

الاقتصادي والاجتماعي المطبق في هذه البلدان، والتي شكلت حافزاً مهماً لتطور هذا القطاع، وهو ما يغيب ربما حالياً في تجارب القطاع الواقفي في الوطن العربي في إطار الدولة الحديثة؛ حيث أضحت الواقع الحديث للأوقاف في الوطن العربي يعاني من غياب بعد المجتمعي والتفاعل الحضاري.

